



الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة 166-A
22 مارس 2002
الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
عام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

بند جدول الأعمال: الجلسة الخاصة بشأن سد الفجوة الرقمية

مشروع تقرير الرئيس

الجلسة الخاصة بشأن سد الفجوة الرقمية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 2002، 18 مارس 2002

عقدت جلسة خاصة بشأن سد الفجوة الرقمية في إطار المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات يوم الاثنين 18 مارس 2002. وتحددت أهداف الجلسة الخاصة على النحو التالي:

- إتاحة الفرصة لعضوية قطاع التنمية، خاصة البلدان النامية، للتوصية بنهج استراتيجي يتبعه الاتحاد في سد الفجوة الرقمية؛
- تكثين عضوية قطاع التنمية من تجميع آراء مختلف الجهات المعنية بسد الفجوة الرقمية؛
- إتاحة الفرصة للأطراف الأخرى المعنية بسد الفجوة الرقمية لعرض آرائها بشأن النهج الاستراتيجي ليتمكن أن يعتنقه الاتحاد؛
- تعزيز وضوح أعمال الاتحاد في سد الفجوة الرقمية؛
- إقامة نقاط وصل وتأزر بين هذه الاستراتيجيات والقمة العالمية لمجتمع المعلومات.

وتعد نتائج الجلسة الخاصة في تقرير الرئيس عن أعمال الجلسة الخاصة إلى الجلسة العامة. وأنشئ فريق متخصص لإعداد هذا التقرير يتتألف من رئيس المؤتمر والجلسة الخاصة السيد فاتح محمد يور DAL (تركيا) والسيد أحمد الشريبي (مصر) ونائب رئيس الجلسة الخاصة السيد مختار سيف (السنغال) ونائب رئيس الجلسة الخاصة السيدة أليس غيتون (فرنسا).

وأوضح الرئيس أنه تم الاتفاق أثناء الاجتماعات الاستشارية للتنمية واجتماعات رؤساء الوفود على عقد الجلسة الخاصة خارج سياق النظام الداخلي للمؤتمر. وقال إن تقرير الجلسة سيتضمن ملاحظات المتحدثين دون تقييم أو تفسير لها. وطلب الرئيس من المتحدثين أن يعالجو في كلماتهم مسألة دور الاتحاد في سد الفجوة الرقمية.

وتم تقسيم الجلسة الخاصة رفيعة المستوى إلى قسمين يستغرق كل منهما ساعتين. وكان هيكل الجلسة على النحو التالي:

الكلمة الافتتاحية من وزير النقل والاتصالات في تركيا السيد أوكتاي فورال

1. وزير روسيا، سعادة السيد ليونيد ريمان
2. وزير فرنسا، سعادة السيد كريستيان بييريه
3. وزير الكاميرون، سعادة السيد بول ماكسيم نكوي نكونغرو
4. مفوض لجنة الاتصالات الاتحادية في الولايات المتحدة، السيد كيفن مارتن
5. وزير سوريا، سعادة السيد بشير محمد المنجد
6. وزير تونس، سعادة السيد أحمد فريج
7. نائب وزير الصين، سعادة السيد جيانغ شون جانغ
8. وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر، سعادة السيد أحمد نظيف
9. رئيس هيئة الاتصالات الباسكتانية، اللواء شاه زاده علم مالك
10. وزير إدارة الاتصالات في الهند، السيد شري شيامال غوش
11. الأمين العام للاتحاد الإفريقي للاتصالات، السيد جان موتاي
12. رئيس اللجنة التنفيذية للجنة الأمريكية للاتصالات، سنبور جوزيه بيليجي - فيليبس
13. رئيس سلطة تنظيم الاتصالات في الهند، السيد مايا شنكار فيرما
14. المدير التنفيذي لجنة وولد سبيس، السيد نوح سمارا
15. نائب رئيس شركة سيسكو، السيد آرثر رايلي
16. المدير العام والمدير التنفيذي للمنظمة الدولية للاتصالات الساتلية، السيد أحمد تومي
17. رئيس هيئة تنظيم الاتصالات في فرنسا، السيد جان ميشيل إيبير
18. نائب الأمين العام لوزارة الطاقة والاتصالات والوسائل المتعددة في ماليزيا، السيدة ثريا عبد الرحمن

ويوجز هذا التقرير النقاط الرئيسية في كلمات المتحدثين. وتم جمع ملاحظات المتحدثين تحت رؤوس عناوين مشتركة ووردت أيضاً إشارات إلى سد الفجوة الرقمية في بيانات السياسة العامة في الجلسات العامة التالية ولكنها لا ترد في هذا التقرير. وأرقام القوائم لا تمثل أي ترتيب لأولويات للنقاط الواردة فيها. ولم تتطرق المناقشات أو المداولات إلى محتوى الكلمات في المؤتمر ولذلك فقد تبيان الآراء بشأن ما يرد في التقرير.

ويمكن الاطلاع على النص الكامل لبعض الكلمات في موقع الاتحاد في شبكة الويب على العنوان التالي:

http://www.itu.int/newsroom/wtdc2002/Policy_statements_top_html

وفي هذا العنوان لا توجد سوى الوثائق التي قدمت في شكل إلكتروني إلى قاعة الأخبار في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 2002 كما أنها ترد باللغة التي قدمت بها. وستتيح الأمانة ترجمة هذه الوثائق في مرحلة لاحقة.

موجز

تعريف الفجوة الرقمية

لم يعد تعريف الفجوة الرقمية يشير إلى الافتقار إلى النفاذ إلى الخدمات المأهولة ولكن يمكن تعريفها من ناحية الافتقار إلى النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال. ويبدو أن هناك تقاربًا في الآراء على أن الفجوة الرقمية لا تقتصر على مجرد النفاذ إلى التكنولوجيا ولا تتعلق بالضرورة بارتفاع التكاليف ولكنها تتطوّر على عنصر اجتماعي اقتصادي. وهناك جوانب كثيرة للفجوة الرقمية. فالفجوة الرقمية توجد بين الدول وفي داخل الدولة الواحدة. وهي توجد بين الفقراء والأغنياء وبين الشباب وكبار السن وبين سكان الحضر وسكان الريف. وهناك فجوة مالية وفجوة معرفية وفجوة في الثقة. وتتضح هذه الفجوة أيضًا من تركيز مصادر المعلومات في مجموعة صغيرة من البلدان المتقدمة – وفي اختلال توازن مراقب تكنولوجيا المعلومات بين الدول.

وقد جعلت العولمة والتغيرات التكنولوجية السريعة من المعلومات والمعارف محدودات حاسمة للقدرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي الجديد. ويجب أن يتاح التوصيل في أي بلد يسعى إلى النجاح في المنافسة. فالملافسة والتوصيل لا ينفصمان.

ولكن التوصيل وحده لا يكفي .. فمبادرات التنمية البشرية وتقليل الفقر مبادرات هامة في خلق الظروف لكي يستفيد الناس من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وخدمات المعلومات والاتصالات تتحول إلى مجتمع معلومات عالمي وفي هذا الإطار أصبح المبدأ الرئيسي للمجتمع العالمي هو المساواة في النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات بغض النظر عن مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن المهام الحاسمة في هذا الصدد توفير الظروف للمساواة والتيسير في إدخال التكنولوجيا الرقمية بين المناطق والبلدان وداخل البلدان. ويمكن أن ينشئ النفاذ إلى مجتمع المعلومات النمو الاقتصادي من خلال إنشاء منتجات جديدة وزيادة الإنتاجية ومن خلال فتح الطريق أمام الأساليب الجديدة في الإدارة والتسويق.

والتوسيع السريع في مجتمع المعلومات يمكن أيضًا أن يؤدي إلى آثار سلبية، إذ يمكن أن يفاقم من التباينات الاقتصادية التي توجد على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي. والنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفرها وإمكانية استعمالها يمكن أن يراه البعض تحديداً لمن لا يملكون هذه التكنولوجيات. ويمكن النظر إلى ذلك بوصفه شكلاً آخر من أشكال ثنائية الثروة والفقر. فالحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال هو عامل يحدد الذين سيدخلون في النظام العالمي الجديد والذين سيُستبعدون منه. ولكن الاعتراف بوجود الفجوة الرقمية لا يعني القبول باستحالة القضاء عليها.

جسور سد الفجوة الرقمية

من المبادئ الحامة في القضاء على هذه الفجوة النفاذ إلى خدمات الاتصالات الحديثة دون تمييز. ومبادئ المساواة العالمية: النفاذ للجميع في كل مكان وبتكلفة يستطيعها معظم السكان هي مبادئ ينبغي أن تشكل الأساس لجهود سد الفجوة الرقمية.

وينبغي تحديد أولويات الجسور التي يتعين بناؤها حيث إن أهم هذه الجسور هي:

- جسر لتعزيز التجارة من أجل مكافحة الفقر؛
- جسر لتنمية الموارد البشرية؛ والنفذ إلى التعليم والنفذ إلى الصحة؛
- جسر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن أن تمثل العوامل الحامة في سد الفجوة الرقمية فيما يلي:

الوعي – ينبغي أن تعي الدولة ويعي الأفراد تماماً أهمية التكنولوجيات الرقمية وتطبيقاتها.

إمكانية النفذ – ينبغي توسيع البنية التحتية وتحسينها لإتاحة النفذ اللازم للمسكين من استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال استعمالاً فعالاً.

القدرة على تحمل الكلفة – ينبغي التوصل إلى أساليب لتقديم الخدمات إلى المستعملين بتكلفة منخفضة والمعدات بأسعار منخفضة والتدريب على الاستعمال الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الوطنية والفردية.

والبنية التحتية عامل حاسم في سد الفجوة. والصعب في النفذ إلى الشبكات الرقمية يمكن أن تزيد من اتساع الفجوة الرقمية. وتنوع النفذ أمر هام ولكن المحتوى والاستعمال يتضمن بالأهمية أيضاً. ومن المشاكل الأخرى في سد الفجوة بطء عملية تحرير قطاع الاتصالات وتبعية الموارد والافتقار إلى المعدات الحديثة وموثوقية المعدات والننفذ إلى موارد المعلومات والننفذ إلى البنية التحتية الحديثة والافتقار إلى الموارد البشرية المؤهلة والصعب التي تنشأ في التنمية الاقتصادية العامة؛ والخلط بين الحركة والعمل. وحتى في حالة توفر الموارد فربما تعيب الرؤية المتوازنة والإرادة الناشئة عنها.

ومشاركة المشاريع التجارية في أي أنشطة تمويلية عامل حاسم سواء من ناحية تقديم الخدمات المطلوبة أو الدعم المالي. ويجب في الواقع أن تشترك جميع الأطراف المعنية في سد الفجوة: أي الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات متعددة الأطراف والمؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

والتعاون الدولي والتضامن الدولي لازمان إتاحة فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع.

ولاحظت الجلسة الخاصة المبادرات الإقليمية التالية التي يجري العمل بها فعلاً:

إعلان طوكيو الصادر عن قمة اتحاد اتصالات آسيا – المحيط الهادئ بشأن مجتمع المعلومات (آسيا – المحيط الهادئ)

المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية (إفريقيا)

مبادرة جدول أعمال التوصيل (منطقة الأمريكتين)

ولاحظت الجلسة الخاصة في جملة أمور الأساليب التالية لسد الفجوة الرقمية:

1. تعين الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الخاصة بكل بلد أو المشتركة لكل منطقة برمتها

2. توسيع الدعم التدريبي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
3. الاستثمار في البشر
4. إتاحة الحد الأدنى اللازم من نماذج الأدوار النسائية لتنشيط اهتمام المرأة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال
5. تعين وتدريب المرأة في أماكن العمل الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
6. تحسين البنية التحتية والتوصيل
7. إدراج الخدمات الإذاعية مثل الراديو الرقمي في مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
8. نشر أجهزة الراديو الرقمي مع أجهزة الحاسوب والطابعات في المشاريع الموجهة لسد الفجوة الرقمية
9. تطوير المعدات الملائمة منخفضة التكلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتيح النفاذ عريض النطاق
10. توسيع نقاط النفاذ وخاصة في المناطق الريفية باستعمال مراكز الاتصالات وغيرها من النماذج التي ثبتت صحتها
11. خلق سوق جماهيري للخدمات الساتلية لصالح السوائل الصغيرة الحجم منخفضة التكلفة
12. تبسيط إجراءات النفاذ إلى الطيف المداري
13. مواصلة أعمال البحث والتطوير الموجهة نحو الابتكارات لتخفيض التكاليف وتعزيز الاهتمام والطلب على المعلومات عن طريق الإنترنط
14. تعزيز نفاذ مستعملين ريفيين متعددين من خلال الأجهزة المحمولة المتنقلة المنقولة من بيت إلى بيت
15. زيادة التعاون بين بلدان الجنوب
16. تحسين جهود البلدان المتقدمة لمساعدة البلدان النامية في مجالات مثل بناء البنية التحتية وتنمية الموارد البشرية وتخفيف تكاليف النفاذ إلى الشبكات
17. تعزيز التنوع الثقافي في الإنترنط (اللغات والمحنوي والثقافة)
18. تشجيع تنمية المحتوى القائم على اللغات المحلية
19. تحسين التعاون لمكافحة الجرائم السيبرانية والحفاظ على أمن الإنترنط والمعلومات
20. تخصيص ملكية مشاريع الفجوة الرقمية لكتفالة استمرار هذه المشاريع
21. إنشاء شراكات مرحبة للطرفين (بين كيانات القطاع العام وبين القطاع الخاص وبين كيانات القطاع الخاص)
22. إنشاء هيئة مشتركة تشبه الصندوق الوطني للخدمة الشاملة ويمكن أن تسهم في مشاريع الاتصالات الكبرى

دور الحكومات

يمكن للحكومات أن تساعد على سد الفجوة الرقمية بالإجراءات التالية:

1. ممارسة الإرادة السياسية لدفع مبادرات الفجوة الرقمية
2. تشجيع الحكم السليم
3. تعزيز تحرير قطاع الاتصالات وإتاحة المستوى الصحيح من التنظيم لغرس الثقة وتعزيز المنافسة في تقديم الخدمات بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة التشغيلية وتخفيف التكلفة على المستعمل

4. منح الاستقلال للهيئات التنظيمية لكافلة حصول جميع المواطنين على فرصة الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية الجديدة ولكي تكون سوق الاتصالات جذابة للاستثمارات الرأسمالية
5. إنشاء مراكز المعلومات العامة في جميع المدارس والأماكن الأخرى المفتوحة أمام الجمهور أو في جميع الوحدات الجغرافية الإدارية غير المركزية في إطار زمني محدد
6. إتاحة التدريب على استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال والإنترنت
7. التماس حلول تحقق فعالية التكاليف بقدر أكبر في معدات المستعمل النهائي مثل أجهزة الحاسوب الشخصي منخفضة التكلفة
8. تشجيع الاستخدام الفعال للبنية التحتية من خلال صياغة المحتوى الوطني والإقليمي الموجه نحو تعزيز المواربة الثقافية
9. تنشيط استعمال اللغات في جميع البلدان مع تغطية جميع جوانب الحياة اليومية بمد夫 تحسين نوعية الحياة
10. التعبير عن رؤية عالمية أو خطة عمل بأهداف محددة متدرجة محددة زمنياً لمعالجة الفجوة الرقمية، قبل المؤتمر العالمي التالي لتنمية الاتصالات مثلاً.

دور الاتحاد الدولي للاتصالات ومكتب تنمية الاتصالات

1. يحظى الاتحاد الدولي للاتصالات بالاعتراف بوصفه قائداً في مجتمع المعلومات وقائداً في مختلف الأنشطة مثل زيادة كفاءة الموارد المحدودة مثل الطيف الراديوي ويعتبر أيضاً مسيراً للتحول الضخم في التكنولوجيات. وقد لوحظت التعليقات التالية أيضاً في الحلسة الخاصة:
 2. ينبغي تعزيز دور الاتحاد في تنمية البنية التحتية.
 3. ينبغي أن يعزز الاتحاد دوره في تنمية الموارد البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
 4. تؤدي المؤسسات متعددة الأطراف مثل الاتحاد الدولي للاتصالات دوراً حاسماً في تشكيل السياسة العامة للحفاظ على التوازن في النفاد إلى الإنترت بسعر معقول وبالتالي تقليل التفاوتات بين الموردين والمعارضين.
 5. ينبغي أن يواصل الاتحاد الدولي للاتصالات ومكتب تنمية الاتصالات دعم الإصلاح التنظيمي من خلال تقاسم المعلومات والخبرات.
 6. ينبغي أن يعزز الاتحاد التعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وأن يعزز التوصيل عبر الحدود وأن يشجع المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية الكبيرة لتنمية الاتصالات التي تساعده على توفير الموارد للمشاريع وتخفيف الدين.
 7. ينبغي أن يقدم الاتحاد مزيداً من المساعدة لتعزيز إدارة طيف التردد الراديوي.
 8. ينبغي أن ينشئ الاتحاد آلية تنسق للتعاون التقني والتبادل بين الشركات التجارية وتنمية الموارد البشرية والدعم بالخبراء الاستشاريين وإدارة الإنترت.
 9. لزيادة تقاسم الخبرات وتبادل التعلم ينبغي أن يحصل مكتب تنمية الاتصالات على المعلومات وأن يجمعها في صدد الطريقة التي تعالج بها مختلف البلدان، ولا سيما البلدان النامية، مشكلة الفجوة الرقمية كما ينبغي له أن يعين مختلف مبادرات الفجوة الرقمية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.
 10. ينبغي أن ينشئ مكتب تنمية الاتصالات مركزاً لرصد النجاح وأفضل الممارسات في تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في البلدان النامية. وينبغي نشر هذه المعلومات لكي يستفيد الآخرون من هذه التجارب الإيجابية.

11. ينبغي أن يُعهد لمكتب تنمية الاتصالات بتعيين التكنولوجيات والمنتجات منخفضة التكلفة لتخفيض تكلفة ملوكية أجهزة النفاذ إلى الإنترنط.
12. ينبغي أن يلتزم الاتحاد الدولي للاتصالات آليات جديدة للتمويل بشروط تساهيلية.
13. يتبعى على مكتب تنمية الاتصالات المشاركة في صياغة خطة عمل لقمة العالمية لمحتمل المعلومات.
14. يتبعى على الاتحاد الدولي للاتصالات أن يفحص آليات مساعدة البلدان النامية في نشر منتجاتها في أنحاء العالم عن طريق الإنترنط.
15. ينبغي أن يشجع الاتحاد على إنشاء تطبيقات إلكترونية لأغراض التنمية الاجتماعية الاقتصادية مثل الصحة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والحكومة الإلكترونية وغير ذلك من المشاريع الإلكترونية.
16. ينبغي أن يساعد الاتحاد البلدان النامية لاكتشاف طرق تنسيق أولويات التنمية الوطنية الأساسية والفجوة الرقمية.
17. ينبغي أن يدعم الاتحاد الجهود، بما في ذلك الجهود المبذولة في مجال الاتصالات، للقيام بأعمال البحث والتطوير للوصول إلى تكنولوجيات يمكن تحمل تكلفتها وخاصة في صدد معدات المستعمل النهائي.
18. ينبغي أن يدمج قطاع التنمية المبادرات الإقليمية مثل المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية لتحديد الملكيات في سد الفجوة الرقمية.
19. ينبغي أن يساعد قطاع التنمية على حل المسائل المتصلة بأسماء الميادين متعددة اللغات.

و عند اختتام الجلسة الخاصة أعرب الرئيس عن تقديره للمتحدثين الكثرين الذين تكلموا عن موضوع الفجوة الرقمية و كرر عزمه على تقدیم مشروع تقريره إلى جلسة عامة قريباً.
